UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها

في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل

3 نوفمبر 2022 ، 17:00 بتوقيت جرينتش

(13:00 بتوقيت نيويورك ، 18:00 بتوقيت جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2022/022*
Original: English
"ترجمة غير رسمية. في حالة وجود تناقض ، تسود النسخة الإنجليزية"

الأونكتاد يحدد إجراءات لدعم أقل البلدان نموا في التحول العالمي المنخفض الكربون

يقول تقرير جديد إن مؤتمرالأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ (COP 27) يمثل فرصة لتسريع العمل لتحقيق الأهداف المناخية والإنمائية ذات المنفعة المتبادلة في أكثر بلدان العالم ضعفا

(جنيف، سويسرا، 3 نوفمبر 2022)
في الوقت الذي تجتمع فيه الدول في مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرين للمناخ)حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الإجراءات اللازمة لضمان ألا تترك الجهود العالمية الرامية إلى مستقبل منخفض الكربون أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب.

ويقول تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نموا لعام 2022 الذي نشر في 3 تشرين الثاني/نوفمبر إن أقل البلدان نموا هي "الاختبار الحاسم "الذي سيحكم التاريخ على مدى فعالية الجهود المبذولة لجعل التحول المنخفض الكربون في النظر في الاحتياجات الإنمائية والالتزامات والقدرات المختلفة للبلدان لمكافحة تغير المناخ.

وقد ساهمت أقل البلدان نموا البالغ عددها 46 بلدا في العالم، والتي يقطنها حوالي 1.1 مليار شخص، بالحد الأدنى من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .في عام 2019 ، مثلت أقل من 4٪ من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في العالم .ومع ذلك، على مدى السنوات الخمسينالماضية ، ٪وقعت 69 من الوفيات العالمية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ في أقل البلدان نموا.

وقالت الأمينة العامة للأونكتاد ريبيكا غرينسبان إن "أقل البلدان نموا تتحمل بشكل غير متناسب عبء آثار تغير المناخ ."ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر في احتياجاته الإنمائية وأن يدعمها بالكامل لضمان انتقال عادل ومتوازن و منخفض الكربون بشكل مستدام".

ويعتبر الدعم الدولي لأقل البلدان نموا أمر بالغ الأهمية للتصدي للتحديات المتشابكة التي تهدد تنميتها وتجعلها تدفع ثمنا باهظا بشكل غير متناسب في التصدي لتغير المناخ.

فخ السلع الأساسية يزيد من الضعف

* **Contacts**: UNCTAD Communications and Information Unit, Dan Teng'o, +41 22 917 80 33, +41 76 691 11 52, dan.tengo@unctad.org or unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

To receive our press material, please register at: http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx.

وتعتمد اقتصادات أقل البلدان نموا إلى حد كبير على صادرات السلع الأساسية مثل المعادن والفلزات والوقود، التي تنطوي على انبعاثات عالية من ثاني أكسيد الكربونوغالبا ما تكون مدخلات في سلاسل القيمة العالمية كثيفة الكربون بما في ذلك المنتجات المعدنية أو الأسمنت أو الأسمدة أو الكهرباء.

٪وبين عامي 2018 و2020، صنف نحو 80٪ من أقل البلدان نموا على أنها تعتمد على السلع الأساسية، مما يعني أن أكثر من 60 من صادراتها السلعية تتألف من منتجات أولية.

.ولذلك، فإن الحملة العالمية للحد من انبعاثات الكربون قد تؤثر سلبا على قطاعات التصدير في أقل البلدان نموا، كما يحذر التقرير ويمكن أن يواجه أكثر من ثلثي أقل البلدان نموا التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير السلع الأساسية العالية الانبعاثات الكربونية قيودا مالية شديدة وخسارة في الناتج الاقتصادي إذا ما عانى استخراج هذه السلع الأساسية من انخفاض حاد.

وقد تفاقم الضعف الناجم عن قواعد التصدير الضيقة لأقل البلدان نموا والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية بسبب آثار الحرب في أوكرانيا على الأسواق العالمية وجائحة كوفيد-19، التي دفعت 32 مليون شخص إضافي في أقل البلدان نموا إلى الفقر المدقع (الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم) في عام 2020 وحده.

وفي حين أن تعزيز القدرة التصديرية لأقل البلدان نموا لا يزال أمرا حاسما، فإن الأونكتاد يحث هذه البلدان على استخدام أساليب إنتاج مستدامة وزيادة الاستثمار في بناء قدرات إنتاجية جديدة وتوسيع قدراتها القائمة، ولا سيما في الأنشطة المنخفضة الكربون.

وينبغي لأقل البلدان نموا أيضا أن تعزز القيمة المضافة المحلية وروابط الإنتاج الأقوى المشتركة بين القطاعات، التي بدونها سيستمر المزيد من استخراج الموارد في تدهور البيئة، في حين يفشل في معالجة التخلف الإنمائي الناجم عن فخ الاعتماد على السلع الأساسية.

الحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه المخاطر المناخية

ويدعو التقرير إلى "تحول هيكلي أخضر "للحد من الفقر في أقل البلدان نموا وتعزيز قدرتها على الصمود من أجل تحسين إدارة المخاطر المناخية والتكيف معها والاستجابة لها.

والتحول الهيكلي يعني الانتقال من الإنتاج المنخفض الإنتاجية والكثيف العمالة إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة الأعلى والإنتاجية الأعلى.

يجمع التحول الهيكلي الأخضر بين النمو المسؤول اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا والتحول الاقتصادي الهيكلي .وهو يتألف من الانتقال من قطاعات "غروب الشمس "كثيفة الكربون إلى الأنشطة الاقتصادية "شروق الشمس "المنخفضة الكربون ، وتعزيز الاستخدام الكفء للموارد (المواد والطاقة والأراضي والمياه) على طول مسار التنمية.

يقول الأونكتاد إن التحول الهيكلي الأخضر هو هدف سياسي بالغ الأهمية لأقل البلدان نموا - والعديد من البلدان النامية الأخرى (غير الأقل نموا) -لأنه يجمع بين ضروراتها الإنمائية والاعتبارات المناخية.

الامتثال لسياسات الشركاء التجاريين يثير تحديات جديدة لأقل البلدان نموا

ويثير التقرير القلق من أن أقل البلدان نموا، المهمشة في التجارة العالمية، تواجه الآن رياحا معاكسة إضافية بسبب السياسات البيئية لشركائها التجاريين.

ويمكن أن يكون لأي سياسات للشركاء التجاريين التي تستهدف انبعاثات الكربون المتولدة عن إنتاج السلع المصدرة أثر قوي مثبط على صادرات أقل البلدان نموا، حتى وإن كانت أقل البلدان نموا معفاة بصورة غير مباشرة.

يقول التقرير إنه يمكن أن يكون لهذه السياساتعواقب وخيمة إذا كانت ستحول الصناعات الملوثة من البلدان المتقدمة إلى أقل البلدان نموا كوسيلة للبلدان السابقة للوفاء بالتزاماتها بالحد من انبعاثات الكربون وهذا ما يعرف باسم تسرب الكربون.

ويحث الأونكتاد المجتمع الدولي على مراعاة مصالح أقل البلدان نموا وتجنب تدابير السياسة العامة التي تحد من حيز السياسات العامة لهذه البلدان وتزيد من احتمال ظهور ملاذات تلوث فيما بينها.

دعوة إلى "إعادة تشغيل "الدعم الدولي وتمويل المناخ

ويقول التقرير إن التحدي العالمي لإزالة الكربون يدعو إلى "إعادة تشغيل الأنظمة "في الدعم الدولي لأقل البلدان نموا، التي تمثل حوالي 22٪الحادة من البلدان التي لديها أكثر النداءات المتكررة للحصول على الأموال كرد فعل على أزمات الطقس.

وعلى الرغم من النداء العاجل من البلدان الضعيفة مناخيا، لا يوجد حتى الآن اتفاق دولي بشأن تكاليف التمويل المتصلة بالخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث السريعة الحدوث المتصلة بتغير المناخ.

كما أن أقل البلدان نموا معرضة بشدة للمخاطر، التي تتفاقم بسبب فشل البلدان المتقدمة النمو في تحقيق الهدف السنوي البالغ 100 مليار دولار في تمويل المناخ الذي وعدت في الأصل بتحقيقه بحلول عام 2020 لدعم الدول النامية للتكيف مع أزمة المناخ.

وقد حظي التكيف مع المناخ بدعم دولي أقل بكثير من التخفيف، ليس فقط من حيث التمويل، ولكن أيضا من حيث تطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات، والمساعدة التقنية.

ويحث الأونكتاد شركاء التنمية على توسيع نطاق المعاملة الخاصة والتفضيلية لتشمل أقل البلدان نموا عن طريق توفير تمويل محدد الأهداف ومرن بما فيه الكفاية وطويل الأجل وهذا يستلزم الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ ورفع مستوى طموحها بشأن أهداف التمويل.

ومن الناحية المثالية، ينبغي أن يكون ذلك إضافة إلى الأموال المقدمة من البلدان المانحة التي تفي بالتزامها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بما يعادل 0.15 في المائة إلى 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين.

وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نموا وتعزيز قدراتها المؤسسية عن طريق زيادة المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات إلى حد كبير في جميع مجالات التحول المنخفض الكربون، بما في ذلك البيانات والقدرات الإحصائية.

أقل البلدان نموا بحاجة إلى سياسات محلية للانتقال المنخفض الكربون

ويحث الأونكتاد أيضا أقل البلدان نموا على اعتماد "سياسات صناعية خضراء "تعجل بالانتقال من الصناعات كثيفة الكربون إلى الصناعات المنخفضة الكربون .ويستلزم ذلك تشجيع اعتماد التكنولوجيا الخضراء والابتكار وبناء بيئة مواتية للارتقاء التكنولوجي والابتكار على نطاق أوسع.

ويقول التقرير إن السياسات الصناعية الخضراء يجب أن تشمل تدابير لتوسيع نطاق تنمية ريادة الأعمال المحلية، وزيادة مهارات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتشجيع البحث والتطوير، وتوفير البنية التحتية الداعمة.

ويمكن لأقل البلدان نموا أيضا أن تستخدم سياسات المشتريات العامة للتعجيل بالتحول الهيكلي الأخضر وإحداث تغيير إيجابي من جانب الفاعلين الاقتصاديين والمستهلكين.

وينبغي لها أيضا أن تعزز قدراتها على تعبئة الموارد المحلية للمساعدة في تمويل انتقالها المنخفض الكربون، لأن احتياجاتها من التمويل الإنمائي تتجاوز بكثير مساعدتها الإنمائية الرسمية.

ويقول التقرير إن هذا سيشمل تجديد الضرائب، ومضاعفة الجهود للحد من التدفقات المالية غير المشروعة والقضاء عليها في نهاية المطاف، وتعديل دور بنوك التنمية الحكومية والبنوك المركزية .

نبذة عن الأونكتاد

الأونكتاد هو منظمة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والتنمية. وهو هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964.

الأونكتاد جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة والتي يبلغ عدد أعضائها 195 دولة، وهو أحد أكبر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. يدعم الأونكتاد البلدان النامية بهدف الوصول إلى فوائد الاقتصاد المعولم بشكل أكثر عدالة وفعالية.

يقدم الأونكتاد التحليل الاقتصادي والتجاري، وييسر بناء توافق الآراء، ويقدم المساعدة التقنية لمساعدة الدول النامية على استخدام التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا من أجل التنمية الشاملة والمستدامة.

* **جهة الاتصال**: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press.

من أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط: https://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx .

** ** ***